



في سبيل العربية

## تصحيح نهاية الأرب

### جزءه الثاني عشر

بقلم الأستاذ عبد القادر المغربي

الأغلاط التي عثرنا عليها في هذا الجزء قليلة جداً، وقد يكون معظمها مما يسمونه خطأ مطبعياً، ومع هذا فسنذكر هنا هذه الأغلاط لتكون كالدعام يوصل بين طرفي سلسلة التصحيحات التي خدمنا بها هذا الكتاب النفيس منذ أول صدوره ونشرناها على التوالي في أجزاء (١) مجلة مجمعنا العلمي دمشق. وإذا قد توقفت مجلة هذا المجمع عن الصدور رأينا أن ننشر تصحيح الجزء الثاني عشر وما يليه في مجلة «الرسالة» وذلك لسعة انتشارها، ولأن معظم قراء مجلة المجمع دمشق من قرائها وهامهم ذي تصحيحات الجزء الثاني عشر ص ٦٣ من ٨ قوله: (ويؤخذ من السُّكِّ الأصفر الطوامير منقال) السُّكُّ طيب ذكره المؤلف ووصف أنواعه. (الطوامير) جمع طومار وهو الصحيفة. وفي اصطلاح كتاب الدواوين قديماً صمائف ذات شكل خاص تطوى طياً خاصاً. قال كعب بن زهير في وصف ناقته من شعر (طُمرت تطميراً) أي كأنها طويت على الطوامير. فكلمة الطوامير إذن لا تصلح أن تكون صفةً أو بدلاً من كلمة (السُّكِّ) فلعل صوابها (الطواميري) بياء النسبة. ويكون معنى نسبة السكِّ إلى الطوامير أن ذلك السكِّ مما يحفظ في الطوامير لا في أوعية أو ظروف أخرى، أو المعنى

(١) الأجزاء الخمسة الأولى من نهاية الأرب نشرت تصحيحاتها في مجلد السنة السادسة من مجلة المجمع العلمي العربي دمشق. وتصحيح الجزء السادس نشر في مجلد السنة السابعة. وتصحيح الجزء السابع نشر في مجلد السنة التاسعة وتصحيح الثامن نشر في مجلد السنة ١٢. وتصحيحات الأجزاء: التاسع والعاشر والحادي عشر نشرت في مجلد السنة ١٣ هنا ومجلدات مجلة المجمع العلمي دمشق محفوظة في دور الكتب العامة ولاسيما دار الكتب الظاهرية بدمشق ودار الكتب المصرية في القاهرة

أن لون السُّكِّ الأسفر فاتح أو قائم تكون الطوامير وقد تبسنا ما قاله المؤلف في طريقة اتخاذ السُّكِّ فلم نجد ما يساعدنا على معرفة المراد من وصفه بالطواميري ص ٩٠ من ٥ قوله: (طبيخ البان بالأفاويه مع الماء أقوى له) الصواب أن يكون (طبخ) بصيغة المصدر إذ أن سياق الكلام والإخبار بقوله: (أقوى) يقتضيان هذا ص ١٢١ من ٢ قوله: (ثم دقه بشيء من ماء التمر) الضمير في (دقه) يرجع إلى الآس الذي دق دقاً جريشاً ثم يحين بماء التمر إلى أن قال: (ثم دقه الخ). ولا يخفى أن قوله: (دقه) بالقاف المشددة محرف أو مصحف وصوابه (دقه) بإلقاء الساكنة أس من فعل داف يدوف. قال في (الأساس): (داف المسك بالعنبر خلطه به. وداف الزعفران أو الدواء خلطه بالماء لينتل) ولا ريب في أن ماء التمر لا يتصور أن يدق به شيء من الأشياء وإنما يداف به ويخلط. وفعل (الدوف) استعمله المؤلف في غير ما موضع. ففي ص ١٣٢ من ٥ (ويبدأ قان بالطلاء الریحاني) وفي ص ١٣٥ من ١٠ (الزعفران والمسك الدافين بدهن اللسان) ص ١٢٨ من ١٠ قوله: (وصعد على هبال الماء) ضمير (سده) يرجع إلى المسك المدوف بماء الورد (التصعيد) كما في القاموس وشرحه الإذابة ومنه قيل خلّ مصعد. ويقال شراب مصعد إذا عولج بالنار حتى يحول عما هو عليه طمأ ولوثاً. وهبال الماء بخاره الساخن الساعد عنه وهو على النار. وهي كلمة عامية كانت شائعة على ما يظهر في عهد المؤلف كما لا تزال شائعة في بلادنا الشامية غير أنها تلفظها نحن الشامون (هبله) لا (هبال) على أن (هبال) قد تكون جمعاً لهبله فإن (هبله) يجمع على (فعال) قياساً نحو قصعة وقصاع. واليموعيون في معجمهم العرب الفرنسي فسروا الهبله بقولهم Vapeur d'un liquide ثم وضعوا أمامها العلامة التي تدل على أن الكلمة ليست فصيحة وإنما هي مستعملة في اللغة العامية. وأذكر أن بعض العارفين باللغات السامية عند كلمة (الهبله) في جملة الكلمات النباتية في العامية الشامية من اللغة السريانية. ولا يخفى أن مؤلف (نهاية الأرب)

ينسمح في استعمال الكلمات السخيلة الجارية في لهجة عوام زمانه : فهو يقول (شواير) ويريد بها التقطع أو الفتائل المجمولة على طول الشبر. ويقول (الرم) ويريد به الزبد أو الرغوة التي تملأ المائعات وهي تغلي على النار فتلتقط وترمي . والكلمتان عاميتان شائعتان في مصر والشام إلى زماننا هذا . فلا حاجة إذن إلى جعل (الهبال) الواردة في كلام المؤلف معرفة عن كلمة (الهباء) بالهمزة وهو ما ارتفع من الضار وأن المراد بالهباء حينئذ البخار الساخن مجازاً . ص ١٤٤ من ٢ قوله (وينبئ زيت مفسول) لعل الأفصح في استعمال هذا الفعل هنا أن يقال (يُقلى) بالفتحة لا (يُنبل) بالنون : فإن ما يطبخ بالزيت والأدهان من دون إضافة ماء يستعمل فيه فعل قلاه بقلوه وآلته (المقلاة) . وإذا طبخ الطعام بالماء مع زيت أو دهن أو من دونهما ثم بقى قيل إن الطعام يتلى غلياناً ، وإن الطاهي أغلاه وطبخه لاقلاه وحصه . على أن الغليان في عبارة المؤلف قد يكون له معنى ولكننا نستبعد أن يكون مراداً للمؤلف فهو في الراجح من تصحييف النسخ

ص ١٦٠ من ١٠ ذكر المؤلف عقاقير سُحفت وُنُخلت وُجِحت بمسل ، ثم قال : (وُنَبسط على جام وتقطع وتستهمل) ثم قال في ص ١٦١ من ٦ (ويبسط على جام الخ) واستعمال الجام في الموضعين صحيح فسيح فلا حاجة إلى تصحيح الجام بكلمة (الرخام) وإن كان بسط الأدوية والطبوع على رخام كثير الوقوع ، غير أن بسطها على الجام أقرب تصوراً وتعقلاً . وبيانه أن للجام معاني ثلاثة تختلف باختلاف اللغات الثلاث العربية والتركية والفارسية فالجام في العربية معناه الإماء من فضة ، وقال علماء اللغة إنه بهذا المعنى عربي فصيح . والجام في التركية الزجاج كزجاج الشبايك والمرابا . والجام في الفارسية الفندج الذي يشرب به الشراب في الأكثر وغير الشراب في الأقل ولا يمكن أن يكون المراد من (الجام) في عبارة المؤلف هذا المعنى الفارسي أي الفندج ؛ وإنما الممكن أن يكون المراد الإماء من فضة (بمعنى البرني) أو لوح الزجاج (بالمعنى التركي) ، فإن بسط العقاقير ومعالجة تركيبها عليه كثير الشيعوع وشده ما رأيناه في الصيدليات . ولا سبب إذا لاحظنا أن طائفة من علماء اللغة قالوا إن (الجام) هو (الفانور) وفسروا الفانور بالطلست يكون من رخام أو فضة . وخص الأزهري فقال : إن أهل الشام يتخذونه من رخام . فإذا كان الجام قد يتخذ من رخام فلا حاجة إذن إلى تصحيحه بالرخام . والفانور أيضاً قد يكون بمعنى قرص الشمس وقد سُموا قرصها بالفانور على التشبيه . وهذا يدل على أن الفانور الذي يسمى الجام لا يكون له حروف تأمة حوالبه حتى قال في (الروض الأنف) : (الفانور سبيكة

الفضة) والسبيكة لأحروف لها كما لا يخفى . ويؤيد هذا ما جاء في كتاب (الألفاظ الفارسية العربية) من أن (فانور) معرب (بتر) وهو كل ما صفع من ذهب وفضة ونحاس . ثم نقلوه إلى الآنية السندية التي لها شكل الصفائح كالخوان والطلست وقرص الشمس ، ثم شبهوا به صدر الحسان وخاصة صدر بثينة الذي قال فيه جميل : سبتني يعني جؤذرو وسطربرب وصدر كفاتور اللجين وجيد وبالجملة فإن استعمال المؤلف لكلمة (جام) بمعنى الإماء أو الزجاج صحيح ولا حاجة إلى تصحيحه بالرخام وإن كان استعمال الرخام في هذا المقام ممكناً ص ١٦٩ من ٦ قوله : (ويؤخذ ماء الصلوق المعتصر) الفصح في (الصلوق) وهو الخضرة المروفة أن يكون بالسین كما ورد في معاجم اللغة . لكن لما كان المؤلف يتسمح في استعمال الكلمات العامية كما قلنا وكان (الصلوق) بالصاد مما ينطق به عامة زمانه كما ينطق به عامة زماننا — لما كان ذلك كذلك حَسُنَ الإبقاء على (الصلوق) الواردة في عبارة المؤلف بالصاد ولا حاجة إلى تصحيحها بالسین ، وهذا كما أبقينا على كلمة (ملو) بالواو وهي عامية مكان (ملء) بالهمزة في عبارة المؤلف (ص ١٤٠ من ٥) وهي قوله : (ويكون المعير أقل من ملو القارورة) وقد أحسن المصحح الفاضل صنفاً في قوله : (أبقينا ملو) على حاله حرصاً على استعمال المؤلف) وكذلك نبقى كلمة (الصلوق) بالصاد على حالها حرصاً على استعماله : فإن في هذا الإبقاء على الكلمات العامية الواردة في عبارات علمائنا وكتّابنا الأقدمين — حرصاً له قيمته في معرفة تطور الألفاظ وتاريخ اللغات كما لا يخفى

ص ١٦٢ إلى ١٧٧ وصف المؤلف خلال هذه الصفحات أدوية مركبة من عقاقير لتنمية (القوة الجنسية) وقد ذكر في عنوان ثلاث (وصفات) منها أنها (تسخن الكلبي) بالحاء وفي ثلاث وصفات أخرى أنها (تسمن الكلبي) بالميم ، فإذا كانت كلتا الكلمتين صحيحتين غير محرفتين كان ذلك من أسرار الطب القديم ، وإلا فإن طبيباً من فضلاء أربائنا قال : (بعد أن اطلع على نصوص الكتاب) إن إحدى الكلمتين (تسخن وتسمن) محرفة عن الأخرى وأن الصواب في ظني هي (تسخن) بالحاء دون (تسمن) بالميم ، واستدل على ذلك بأن المؤلف وصف هذه العقاقير بأنها (كثيرة الحرارة) ، ولا ريب أن كثرة حرارتها تحدث حرارة في البدن عامة وفي الكلوية خاصة ، قال : وهذا ما وقع لي منذ كنت في السودان فقد دعاني شيوخها إلى وليمة أكثرها في طعامها من الفلفل الحار فأدى ذلك إلى حصول التهاب وتزيف دموي في كليتي . فلا جرم أن يكون المؤلف في وصفاته إنما أراد أن العقاقير تسخن وتحدث حرارة لا تسمن الكلوية وتضعفها . وقوق كل ذي علم عليم .